«الاخوان» خطر يهدد وحدة الأمة

فائز بن عمرو

حين انطلق ما يسمى بالربيع العربي قام على كاهل شباب وجماعات غير متحزبة وغير مؤدلجة وما يجمع بين هؤلاء الشباب هو الحرمان المادي والاجتماعي والسياسي ولكن ما لبثت هذه الجماعات التي دفعت دماءها وقوداً لما تسمى بالثورات تتوارى عن الأنظار وتقطف الجماعات والأحزاب الإسلامية نتائج هذا الربيع كما حصل في تونس ومصر وليبيا وتختفي الشعارات الثورية التي رفعت في الميادين والساحات التي تتحدث عن الحرية والعدالة والمساواة ونحوها لتستبدل بها خطابات مناقضة: «مثل الخلافة الإسلامية ، والدولة الدينية» لتصدق مقولة المناضل الثوري جيفارا: «الثورة يصنعها أبطال ويستفيد منها الجبناء»..

انقسم العالم في حقبة الحرب الباردة إلى فسطاطين المعسكر الشيوعي والمعسكر الرأسمالي وفشلت كل التجارب الوقوف على الحياد وإنشاء تيار ثالث كما فعلت حركة دول عدم الانحياز.. واختار المعسكر الشيوعي دعم الحركات والتيارات اليسارية الثورية بينما دعم المعسكر الرأسمالي الحركات الإسلامية، واستطاع بها ان يهز شوكة الشيوعية ويجر روسيا إلى حرب استنزاف كبيرة في أفغانستان خرجت منها منهزمة لتعلن نهاية الشيوعية وظلت تلك العلاقات والتحالف الغربي الإسلامي متباينة من منطقة لأخرى لتتجدد فيما يسمى بالربيع العربي ، فقد اختار الداعمون لهذه الحركات إظهار الإسلاميين وإيصالهم للحكم في هذا الوقت لأغراض كثيرة سنأتي على ذكر بعضها.

شرعت المعاهد والمراكز البحثية والاستخباراتية بعد تهاوي المعسكر الشوعي تهتم بتيار الإسلام السياسي على الرغم أنها تجعل العدو القادم للأمة الغربية والمسيحية هو الإسلام وقد ظهرت العديد من الدراسات تتحدث عن كيفية التعامل مع المتأسلمين عن طريق الاحتلال والاستعمار المباشر أو عن طريق الاحتواء أو نقل المعركة إلى ارض العرب والمسلمين . وبعد المعركة الخاسرة والمكلفة التي قامت بها إدارة الرئيس الأمريكي بوش الابن واستندت إلى مقالات ودراسات أعدتها المعاهد الأمريكية والغربية وما يجمع بين هذه الدراسات استنادها إلى فكرة الشرق الأوسط الجديد أو الكبير وكانت الفكرة إضعاف الشعوب العربية وتقسيمها لتكون إسرائيل الدولة القوية في المنطقة . ونتيجة لفشل العمل العسكري والاحتلال المباشر في أفغانستان والعراق بدأت تتبلور مشاريع شرق أوسط جديد من خلال نقل المعركة إلى ارض العدو بمعنى إحياء النزعات العرقية والدينية والمذهبية داخل المجتمع العربي ولم تجد الدول الغربية غير حركات الإسلام السياسي لتطبيق ذلك لأسباب كثيرة منها احتراق الحركات القومية والعلمانية في المجتمع العربي ولوجود تباين بين الحركات الإسلامية الأيديولوجية وفكر الدولة الحديثة القائم على «المواطنة والحريات والانفتاح والقبول بالآخر»، ونود هنا تسليط الضوء على بعض النقاط التي تبعث على التشكك والريبة من قفز «الاخوان المسلمين» إلى منصات الحكم بشكل سريع ومتعجل وهي:

دعم الغرب للأحزاب الدينية.. تهيئة لمواجهة بين السنة والشيعة

١- الخطر الذي يهدد تصدر «الاخوان المسلمون» الانتقال المفاجئ وغير المتدرج للسلطة بعد ان كانت منتظرة في صالة المعارضة ، ففي مصر تم تغيير القانون لتأسيس أحزاب على أساس ديني ومذهبي ، فخرجت في الساحة مجموعة من الأحزاب الدينية بطريقة غير مدروسة ، كما تم حضر الأحزاب المنظمة ليترك الجو للأحزاب المتأسلمة لتصدر المشهد السياسي .

٢- ان كثير من الحركات المتأسلمة تتلقى دعم من الغرب مثل ليبيا أو ما يحصل في سوريا من خلال رفع «الاخوان» شعار «جمعة الحماية الدولية» ، فالتغيير الكبير والمتناقض بين ما طرحته هذه الحركات وخاض بعضها معارك مسلحة من اجله مثل رفض الاستعانة بالأجنبي والولاء والبراء وبين ما تنادي به الآن من جواز الاستعانة بالغرب وصارت تنظر للمستعمر القديم الجديد بأنه المخلص الصادق .

٣- حرص الغرب ان يقدم الإسلام بأنه دين متطرف ويقوم على العنف وحاولت بعض حركات الإسلام السياسي مثل حركة النهضة التونسية القبول بالاختلاط وبيع المسكرات في الفنادق خدمة للسياحة التي تحتل نسبة ٨٠٪ من اقتصاد البلاد ، ولا شك ان هذه الأحزاب ينظر لما تفعله بأنه الإسلام ، وهذا فيه تشويه للإسلام مقصود .

٤- يقال لا ضير في وصول «الاخوان» عبر صناديق الاقتراع والمشكلة انهم لم يصلوا من خلال برامجهم أو خطط واضحة للخروج بالبلدان العربية من دوامة كبيرة من المشاكل ، فـ«الإخوان» في تونس ومصر وصلوا لأنهم أوهموا الشارع بأنهم يمثلون الإسلام وان من يصوت لهم يصوت للإسلام ، وهذا ما كنا نستنكره في العراق حينما أفتى مراجع الشيعة بان الاستفتاء للأحزاب العلمانية وغير الشيعية حرام وكفر ، كما ان الحركات المتأسلمة تمتلك أموالا ضخمة مكنتها من الفوز بأكبر نسبة في الانتخابات بينما الأحزاب الليبرالية الشبابية لا تمتلك هذه الوفرة المالية مما أخرجها من اللعبة الانتخابية .

٥- طالبت الدول الغربية بعد نجاح الأحزاب الدينية بتطبيق المعايير الديمقراطية مثل «المواطنة ومشاركة المرأة والحرية والعدالة والمساواة وحرية الفرد والصحافة ونحو ذلك» والمشكلة هنا بان هذه الأحزاب لا تمتلك رؤية موحدة نحو هذه الشعارات بل ان بعض الأحزاب ترفض الانتخابات والمواطنة المتساوية وتدعو لدولة الخلافة وترفض حاكميه الشعب ونحو ذلك ، ومن المتوقع ان تستغل الدول الأجنبية عدم تحقيق هذه المطالب للتدخل في شؤون هذه البلاد وتطويعها.

٦- الدول العربية التي شهدت «ثورات» تراجع الاقتصاد فيها تراجعاً مخيفاً وبرزت كل المشاكل المناطيقية والحزبية والاجتماعية ، فهل تستطيع هذه الأحزاب ان تنتهج نظام اقتصادي تخرج به الأوطان من أزمتها كما فعل حزب العدالة والتنمية بتركيا ، الذي لم يرفع شعارات بل رفع برامج ومشاريع اقتصادية واضحة ، فمشروع الاقتصاد الإسلامي أو البنوك الإسلامية هي بنوك أكثر ربوية وتصل فوائدها إلى نسبة الثلثين أو أكثر .

٧- كان العائق الوحيد الذي واجهه الغرب نحو تصدر الإخوان المسلمين بروز تأثير واضح للحركات السلفية وهي حركات فاشلة سياسيا من وجهة نظر الغرب وهي عائمة فكريا بين الاعتراف بالعمل السياسي وتكفيره، لكن في مصر احتل السلفيون المرتبة الثانية بعد الإخوان.

٨- المشروع الأكبر من تصدر الإسلاميون هو إحياء الصراع السني الشيعي في الدول العربية والإسلامية ، فبعد ان دعم الغرب الملالي وآيات الله في إيران وقد وصل الخميني من العاصمة الفرنسية ليقود الثورة الإسلامية في إيران ، فهاهو الغرب الآن يدعم «الاخوان المسلمون» لقتل طاقات الأمة في حرب مذهبية بدأت تبرز ملامحها في صعدة وستمتد إلى دول الخليج وسوريا ولبنان .

٩- ترفع وسائل الإعلام الغربية مصطلح الإسلاميين ويردده بعض الجماعات الإسلامية إعجابا وهذا هو المقصود من المشروع الغربي هو خلق الصراع والتباين بين الإسلاميين وبين المسلمين .

١٠- أسس الغرب والاخوان لما يسمى بالشرعية الثورية فكل جماعة لا تعترف إلا بنفسها ولا تنظر لغير أهدافها وتتخذ الشارع وسيلة لتحقيق مطالبها ، وهذا ما سيتم تكريسه في المرحلة القادمة ، فعلى الرغم من وصول الأحزاب المتأسلمة عبر صناديق الاقتراع إلا ان هذه الجماعات الليبرالية والشبابية والمعارضة ستتخذ من الشارع والاحتجاج ملجأ لها وستتعطل كثير من شؤون الحياة وهي لن تعدم الدعم المادي واللوجستي والمعنوي كما فعلت حركة ٦ ابريل المصرية والتي تخيم في الشوارع رغم مشاركتها في الانتخابات في تحالفات انتخابية.

BINAMAR25@HOTMAIL.COM

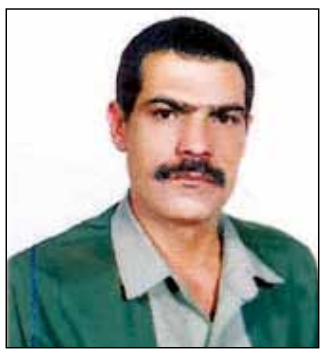

يرقب الشعب اليمني باهتمام بالغ الخطوات العملية باتجاه بلورة الآلية التنفيذية المزمّنة بين فرقاء العمل السياسي وصولاً لتحقيق تسوية سياسية للأزمة الراهنة التي تعيشها البلاد منذ عشرة أشهر، ويتطلع الشعب إلى أن تتم هذه الجهود في إطار من الانسيابية ودون أي منغصات قد تهدد الاتفاق وتعيد البلاد إلى المربع الأول.. الأمر الذي من شأنه أن يحدث ضرراً فادحاً بالحاضر والمستقبل اليمني الذي اضحى أمام تحدٍّ كبير إما أن تنتصر الحكمة اليمانية في وضع حدٍّ لهذه التداعيات الخطيرة، وإما الدخول في نفق الصراع والتطاحن.

يحيى علي نوري

الآلية التنفيذية ومربط الفرس

المنغصات التي تطفو على السطح والمتمثلة في اعمال العنف واطلاق العنان للميليشيات للقيام باعمال التخريب لاتشجع على مواصلة المسار السياسي

وهو المسلك الذي حرصت قيادتنا السياسية بزعامة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام على تجنيب بلادنا الوقوع فيه ثانية بعد أن تحررت من عهود الصراع والتطاحن الذي دفع الشعب اليمني ثمنه من دماء أبنائه وامكاناته ومقدراته..

ولاريب أن الأهداف العظيمة التي يحاول الاتفاق بلوغها قد عبرت في مجملها عن حرص فخامة الرئيس على الانتصار لها خدمة للوطن وتعزيزاً لمسيرته في عملية البناء الشامل وترسيخ وتجذير الأمن والاستقرار، بل ودفعت منذ اللحظة الأولى إلى إدارة الأزمة بدرجة عالية من الاستشعار بالمسؤولية الوطنية حتمت عليه- وفي إطار قناعاته الكاملة بعدم تشبثه بالسلطة- ايجاد الأسلوب الحضاري والديمقراطي الذي من شأنه أن يحقق الانتقال للسلطة من خلال الانتخابات العامة المعبرة عن طموحات وتطلعات الشعب اليمني ورغباته في إحداث التغيير في إطار من الالتزام بقيم ومثل العملية الديمقراطية وبما يعزز من اعتماده- على المستويين الآني والمستقبلي على الأسس الديمقراطية في التعاطي مع كل التحديات والأزمات..

متطلبات عاجلة

ولاشك أن المبادئ والأهداف العامة التي استند عليها اتفاق الآلية التنفيذية المزمّنة قد حدد بدقة العديد من المتطلبات العاجلة التي لا تقبل التسويف أو المماطلة باعتبارها ضرورة ملحة، ما يستدعي التعامل معها ايجابياً وفي إطار من الشفافية والوضوح والتجرد الكامل من حالة المزايدة السياسية.. ومن تلك المبادئ والأهداف الاشارة الواضحة والجلية إلى اهمية أن تلتزم كافة الأطراف بإزالة عناصر التوتر السياسية والأمنية وهو مطلب مهم من شأن تحقيقه أن يهيئ مناخات أكثر مواتية لمزيد من السير باتجاه تحقيق مختلف الأهداف والمتطلبات التي تضمنها الاتفاق بل وأعد لها في إطار الآلية العديد من الإجراءات التراتبية يستحيل معها على أي طرف التعامل مع الآلية بصورة جزئية أو انتقائية بل في إطار كونها منظومة متكاملة تمثل مضامينها متطلبات لا غنى للساحة اليمنية عنها.

ولكون هذا المطلب بدأت الجهود نحو تحقيقه وخاصة على الصعيد السياسي من خلال اصدار الأخ المناضل عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الأمين العام لقرارين رئاسيين حسب الصلاحيات الممنوحة له من رئيس الجمهورية، قضى القرار الأول بدعوة الناخبين لانتخاب رئيس جديد للجمهورية في فبراير القادم..

والثاني قضى بتكليف رئيس الحكومة الجديد المرشح من قبل أحزاب المشترك.. وهو ما يعني أن القرارين وما يمثلانه من أهمية بالغة قد شكلا أرضية سياسية لانطلاق بقية المهام من خلالها إلاّ أن هذه الأرضية مازال أمامها الكثير من الجهود حتى يتم اكتمالها فالمنغصات الراهنة التي تطفو على السطح من وقت لآخر والمتمثلة في أعمال العنف واطلاق العنان للمليشيات للقيام بقتل المواطنين وأعمال التخريب وقطع الطرق وخاصة ما يحدث هذه الأيام في مدينة تعز، كل ذلك لا يشجع على أن مواصلة المسار السياسي طريقه نحو استكمال بقية المتطلبات ومنها انجاز تشكيل حكومة الوفاق الوطني التي حتماً ستتأثر جهود تشكيلها طالما أن المليشيات المسلحة تواصل ارتكاب جرائمها وافساد الأجواء السياسية وإضفاء مزيد من الضبابية والسوداوية على المشهد الراهن..

كما أن هذه الأعمال الإجرامية وما تمثله من انقلاب سافر على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، قد كشفت بوضوح أن الطرف الآخر مازال غير مؤمن بحتمية السير باتجاه الخروج الآمن للبلاد من الأزمة حيث تعبر الحالة التصعيدية عن ذلك بوضوح ويؤكد ذلك بصورة كبيرة حالة المماطلة التي يبديها حالياً والمتمثلة بعدم التزامه بمضامين الاتفاق والتمترس وراء تفسيرات مغلوطة خاصة فيما يتعلق باللجنة العسكرية التي يريد تشكيلها قبل تشكيل الحكومة وبشروط تعجيزية..

ولعل المعلومات المتواردة عما يعرضه الجنرال المخدوع علي محسن من اشتراطات لتشكيل اللجنة العسكرية لايدلل على شيء سوى الرغبة في المزيد من إرتكاب الجرائم ونشر الفوضى، وهو أيضاً ما تعبر عنه الأحداث المؤسفة التي تشهدها مدينة تعز وهي محاولات بائسة تهدف إلى ارباك المشهد السياسي ومن ثم إعاقة تنفيذ الآلية التنفيذية وخلق مشكلات جديدة من شأنها أن تأخذ وقتاً من حالة اللاأمن واللا استقرار وبالتالي تعمل على تشتيت الموقف الدولي المتفق بصورة جماعية على طبيعة المعالجة للأزمة اليمنية الراهنة.

وإذا كانت هذه المحاولات وكما أشرنا قد استهدفت تعطيل تشكيل الحكومة وفتحت الباب واسعاً أمام المليشيات لارتكاب المزيد من الجرائم في حق الوطن والمواطن، فإن شعبنا اليمني والذي بارك بمختلف ألوانه واطيافه السياسية الاتفاق وباركه إلى جانبه المجتمع الدولي، لن يسمح بأي تجاوزات قد تحول دون بلورة الاتفاق حيث تؤكد كل تلك التصرفات أن الهدف منها هو العمل على ابقاء حالة الانقسام في المؤسسة العسكرية وهو الانقسام الذي عبرت عنه الجناح العسكري الذي يقوده المنشق علي محسن والمخدوع الآخر محمد علي محسن بالمنطقة الشرقية واللذان يسعيان ومعهما أولاد الأحمر ومليشيات الإصلاح إلى ابقاء حالة الانقسام واستمرار النزاعات المسلحة وعدم عودة القوات المسلحة وغيرها من التشكيلات العسكرية إلى معسكراتها وعدم إنهاء المظاهر المسلحة في العاصمة صنعاء وغيرها من المدن، وكل ما من شأنه استمرار حالة اللاأمن الذي تعيشه البلاد..

موقف المؤتمر

ولاشك أن موقف المؤتمر الشعبي العام إزاء كل تلك التطورات السلبية والانقلابية على الاتفاق قد تعامل معها بدرجة من المسؤولية والاستيعاب الأمثل للمرامي التي يحاول الجانب الآخر تحقيقها، فدعوة المؤتمر لكافة الأطراف التي رعت عملية التوقيع على الاتفاق إلى تشكيل لجنة بصورة عاجلة للاطلاع على طبيعة الأوضاع في محافظة تعز مثّل الرد الحاسم والفاعل لتصرفات كهذه، فالمؤتمر ومن خلال ايمانه بحتمية المعالجة السلمية للأزمة اليمنية وعظمة تضحياته والتنازلات الكبيرة التي قدمها من أجل الحسم السلمي والسلس والآمن للأزمة وكذا إدراكه لعقلية الآخر والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها من وراء هذه الممارسات، لم يكن- أي المؤتمر- بالسعيد لمثل هذه التصرفات كونها قد تعفيه من كافة التزاماته التي وقع عليها في الآلية المزمّنة، وإنما ذهب يخاطب المجتمع الدولي بشفافية عالية وموقف ثابت ومبدئي منتصر للحل السلمي، فدعوته لكل دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي والدول دائمة العضوية للوقوف أمام ما يحدث في تعز قد انطلق من إدراك كامل أن الجانب الآخر يحاول التنصل الذي لن يكسبه إلاّ مزيداً من الاستياء الشعبي العارم وموقف دولي غاضب يكشف للعالم اجمع زيف ما يمارسه المشترك وكل من يقف معه من العناصر المسلحة سواءً من الفرقة وأولاد الأحمر أو الجماعات الإرهابية.. الخ من المسميات التي تم تجنيدها وتشكيلها من أجل الاضرار بالمصالح الوطنية والزج بالبلاد في أتون حرب أهلية مدمرة.

تحديات المرحلة الأولى

وإزاء ما تقدم فإن المرحلة الأولى من الاتفاق وحجم ما نشاهده في هذه المرحلة من تحديات جسيمة خاصة على صعيد الجانب الأمني قد شكل صورة قاتمة لما سيكون عليه حال البلاد خلال ما تبقى من المرحلة الأولى وما سينبثق من مهام ومسؤوليات على صعيد المرحلة الثانية والتي ستبدأ بعد انتخاب رئيس الجمهورية، لابد من التعامل معها بحزم باعتبار أن أي خلل في إطار تنفيذ المبادرة قد يخلق منافذ تدخل منها العقليات المتآمرة التي تحاول ابقاء الأمور على ما هي عليه وبصورة تزيد من معاناة شعبنا الصامد الصابر منذ عشرة أشهر أمام افظع الممارسات التي لم تستخدم ضد أي شعب من قبل معارضة وجماعات يدّعون انتصارهم للشعب وحقه في المزيد من الحرية والديمقراطية والتنمية..

ولعل أبرز هذه التحديات استمرار عدم تشكيل اللجنة العسكرية والأمنية وعدم التفاعل مع ذلك بأسلوب مهني دون أجواء سياسية ومطامع ذاتية وكذا عدم التهدئة الإعلامية حيث نجد هناك تصعيداً في الخطاب الإعلامي لأحزاب المشترك ولعل قناة «سهيل» خير دليل على فظاعة ما يمارس من تأجيج سياسي وإعلامي الهدف منه الدفع بالشباب إلى ارتكاب المزيد من الحماقات بهدف افشال الاتفاق والعودة بالبلاد إلى المربع الأول.

وذلك يجعلنا أمام مرحلة من الممارسات غير المسؤولة وغير المقبولة.. والتي يحاول الطرف الآخر القيام بها من خلال التفسير العبثي لمضامين الاتفاق في مرحلته الأولى..

الحكومة والإدارة

فالحكومة التي نأمل أن يتم الإعلان عن تشكيلها قريباً نجد أنها لن تسلم من الاجتهادات الارتجالية والتفسيرات العبثية للمهام والمسؤوليات التي أنيطت بها في اتفاق الآلية التنفيذية بالرغم من الوضوح والشفافية الكاملة في تسطير الآلية لهذه المهام، وهو ما يعني أن نجاح الحكومة القادمة لن يتحقق إذا ما حاولت السير في إطار التمترسات الحزبية الضيقة، الأمر الذي يتطلب منها الاعتماد على مبدأ الإدارة العلمية في تسيير أعمالها، ومن خلال الوفاق الوطني في الأداء والتصورات المستندة للمصلحة الوطنية العليا دون غيرها وان تقوم في إطار مسؤولية وطنية لا تقبل اللين أو المساومة في تنفيذ وضمان ايقاف جميع اشكال العنف والانتهاكات من خلال اللجنة العسكرية التي ستقوم بتشكيلها..

خلاصة

إن نجاح كل ذلك في المرحلة الأولى سيهيئ هو الآخر انطلاقة أكبر لكافة المهام والمسؤوليات المناطة بالحكومة خلال المرحلة الثانية والتي ستمثل بداية السير باتجاه المعالجات الناجعة للأزمة اليمنية بكافة أبعادها وتأثيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ودخول اليمن بعد ذلك مرحلة جديدة تضمن له المزيد من الاصطفاف والتوحد.

لا للفوضى.. لا للتخريب.. نعم للأمن والأمان .. نعم للإستقرار.. نعم للتنمية.. لا للفوضى.. لا للتخريب.. نعم للأمن والأمان .. نعم للإستقرار.. نعم للتنمية.. لا للفوضى.. لا للتخريب.. نعم للأمن والأمان .. نعم للإستقرار.. نعم للتنمية.. لا للفوضى.. لا للتخريب

أبناء عدن يعتزمون مقاضاة قيادي في حزب الإصلاح اتهمهم بالمدمنين

قال ناشطون حقوقيون ومدافعون عن حقوق الإنسان بعدن إنهم يعتزمون خلال الأيام القليلة القادمة رفع دعوى قضائية ضد قيادي بارز في حزب الإصلاح بتهمة قذف أبناء عدن والمحافظات الجنوبية واتهامه لهم بأنهم تعاطوا حبوباً مخدرة ومشروبات مسكرة خلال مهرجان جماهيري شهدته عدن قبل ايام.

وقال الناشط البارز «عارف حالمي» ان مجموعة من الحقوقيين بدأت السبت عملية جمع الأدلة التي تثبت تورط القيادي في حزب الإصلاح «نبيل الصانع» الذي اتهم في مقال منشور له مؤخراً الآلاف من المشاركين في فعالية ذكرى الاستقلال بأنهم تعاطوا حبوباً مخدرة ومشروبات مسكرة.

وأضاف: هذا اتهام خطير للغاية ويمكن ان يتم توظيفه سياسياً لأجل قمع الناس واضطهادهم، ومن المؤسف ان الجهة التي أصدرت الفتاوى التي أباحت قتل أبناء عدن والمحافظات الجنوبية في العام ١٩٩٤م هي ذات الجهة اليوم..

وتابع بالقول :»بعد ان كتب الصانع مقاله هذا كنا نتمنى منه ان يبادر إلى الاعتذار ولكن للأسف وجدناه ينتهج طريق المغالطات ومحاولة تزوير الحقائق والادعاء زوراً وبهتاناً بأمور ليست حقيقية» .وقال الحالمي وفقاً لنبأ نيوز: «لقد تواصل معي مجموعة من رجال القانون والمحاماة في عدن وناشطات في منظمات المجتمع المدني والكل غاضب جداً لمثل هكذا اتهام والجميع يطلب أن يتم إحالة الأمر إلى القضاء لكي يقول كلمته فيه كون ان واقعة السب والقذف طالت شعباً بأكمله وهذا الأمر مرفوض جملة وتفصيلاً».

الأمم المتحدة تحذر من أوضاع كارثية للنازحين في أبين وصعدة

حذرت وكيلة الامين العام للامم المتحدة للشئون الانسانية كاثرين براغ من ان ملايين اليمنيين يواجهون أزمة انسانية حادة ومتدهورة.

واعربت براغ- في ختام زيارتها لليمن «الثلاثاء» الماضي واستغرقت اربعة ايام- عن قلقها العميق ازاء الوضع الانساني في اليمن، الذي تعمق بسبب الأزمة السياسية وتداعياتها السلبية..

مشيرة في تصريحات لإذاعة الامم المتحدة «الخميس الماضي» : «الى ان اليمن يسجل بعض أعلى معدلات سوء التغذية في العالم، والى انهيار الخدمات الانسانية والازمة الصحية التي تلوح في الأفق».ودعت المسئولة الاقليمية الاطراف في اليمن من حزب حاكم ومعارضة الى احترام التزاماتهم وحماية المدنيين وضمان وصولهم الى الخدمات الاساسية، مشددة على ضرورة عدم المخاطرة بتحول الوضع في اليمن الى كارثة انسانية.

وذكرت الاذاعة في تقريرها ان مئات آلاف اليمنيين نزحوا وتشردوا في محافظتي صعدة وابين ليقيم الكثيرون منهم مع عائلات مضيفة او في المباني المدرسية او في مخيمات تفتقد للمتطلبات الانسانية والغذائية والصحية.

وقالت كاثرين براغ في حديثها للاذاعة انه «على الرغم من الجهود المبذولة من المنظمات الانسانية إلا ان الوضع قد تدهور عما كان عليه عندما زرت اليمن قبل عام..»

ويعتزم الشركاء في مجال العمل الانساني توسيع نطاق برامجهم خلال العام ٢٠١٢م لتستهدف حوالى اربعة ملايين نسمة بحاجة الى المساعدات الانسانية في اليمن.